

الموفي في النحو الكوفي

للسيد صدر الميرزا الكنتفراوي الاستاذ الكوفي الخفهي

علق عليه الأستاذ محمد مهجة البيطار

- ٦ -

الأصوات : ما حكي به صوت مهمل كغاق (١) وطق (٢) أو صوّت به طبعاً كوى (٣) أو لمعنى كنفخ (٤) .

المركبات : ما ركب بلا نسبة (٥) فان تضمن حرفاً بنياً كبين بين ، وبيت بيت (٦) وأحد عشر وواحد عشر ، وإحدى عشرة ، وثلاثة عشر ، وثلاث عشرة ، إلى تسعة عشر وتسع عشرة ، وبضعة عشر ، وبضع عشرة ، والحادي عشر ، والحادية عشر ، إلى التاسع عشر ، والتاسعة عشر وأعرّبوا

(١) لحكاية صوت الغراب . (٢) لصوت وقع الحجارة . (٣) للمتعجب ، وآه للمتوجع أو المتعجب فالصوت دالٌّ على المعنى طبعاً لا وضعاً . (٤) للبهير المراد إناخته . (٥) أي أمم واحد حاصل من تركيب كلمتين ، وبني الأول لكونه محتاجاً إلى الثاني فشابه الحرف ، وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف ، وبنياً على الحركة للدلالة على عروض البناء وان لها في الإعراب أصلاً ، وعلى الفتح لينفخ به بعض الثقل العارض من جعل كلمتين كلمة واحدة . (٦) قولهم : الأمر بين بين ، وهو جاري بيت بيت ، وأصله : بيتاً لبيت أي ملاصقاً ، وآتيك صباح مساء ، وتفرق المدد شذر مذرة - هو من المركب تركيب الميزج المبني على فتح الجزئين . ومنه المركب المددي من أحد عشر إلى تسعة عشر ، وقد مرّ تركيبه في مجت « أسماء المدد » السابق .

الجزء الأول من اثني عشر واثنتي عشر ، وإلا فتح أولها كسيبويه وبعليتك
إلا نحو قالقلا ومعدي كرب (١) .

المحلات المبنية (٢) : منها ما أضيف إلى منوي من الجهات الست وتسمى
« غايات » (٣) كقبل وبعد ، وأمام وقُدّام ، وخلف ووراء ، وأول وأسفل .
وحمل عليه لا غير وحسب (٤) . ومنه حيث ويضاف إلى الجملة (٥) دون المفرد

(١) فتسكن يائه ، و (قالى قلا) اسم مكان . ثم إن البناء المذكور مقيد
بوجود الظرفية والحالية ، فهي فقدت تعينت الإضافة ، ووجب الرجوع إلى الاعراب ،
فتقول : هذا أمرٌ بين بينٍ مثلاً . قال ابن هشام : ولم يقع في التنزيل تركيب
الأحوال ولا الظروف ، وإنما وقع فيه تركيب الأعداد نحو : « إني رأيت
أحد عشر كوكباً » ، « فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا » .

(٢) إنما بنيت هذه المحلات (الظروف) عند قطعها عن المضاف إليه لمشايتها
الحرف ، لاحتياجها إلى معنى ذلك المحذوف (المنوي) .

(٣) سميت هذه الظروف (أي المحلات) المقطوعة عن الإضافة « غايات » -
لأنه كان حقها في الأصل أن لا تكون غاية لتضمنها المعنى النسبي ، بل تكون
العابدة هي - المنسوب إليه ، فلما حذف المنسوب إليه وضمت معناه استفرب صيرورتها
غاية لمخالفة ذلك لوضعها ، فسميت بذلك الاسم لاستفراجه (الرضي ٢ / ٩٦) .

(٤) شبه « غير » بالظروف - المحلات - والغايات لشدة الإيهام الذي فيها
كما في الغايات ، لكونها جهات غير محصورة ، ولا إيهام « غير » لا تعرف بالإضافة ،
فلما حذف منها المضاف إليه بنيت على الضم لمشايتها للغايات بالإيهام . وأما
« حسب » فجاز حذف ما أضيف إليه لكثرة الاستعمال ، وبني على الضم تشبيهاً « بغير »
إذ لا يتعرف بالإضافة مثله كما مرّ في باب الإضافة (انظر هذا الشرح ص ٤٩) .

(٥) نحو جلست حيث جلس زيد وحيث زيد جالس .

خلافاً للكسائي مستدلاً بقوله : « حيث ليّ الهائم »^(١) .
 وإذ ، وإذا ، ولما ، ومتى ، وأيان ، وأنسى ، ومُذ ، ومنذ ، ولدى ،
 ولدن ، وقط ، وعوض ، والآن ، وأمس . وقد يضاف المعرب إلى جملة ،
 أو إذ ، فيجوز فتحه^(٢) . وشبهه به « مثل » و « غير » مضانين إلى « ما » أو أن ،
 أو أن^(٣) .

(١) قال الفرزدق :

ونظعنهم تحت أطبا بعد ضربهم بيض المواضي حيث ليّ الهائم
 أطبا جمع حبوة ؛ وأريد بها أوصاطهم ، ييض المواضي : السيوف القواطع ،
 ليّ الهائم : شدتها على الرءوس « فحيث » ظرف مكان وليّ الهائم : مضاف إليه ،
 والمعنى : نطقنهم في أوصاطهم بعد ضربهم بالسيوف على رؤوسهم . وفي « الأوضح » :
 ولا يقاس عليه خلافاً للكسائي . (٢) إن كان ما وليه : فعل مبني فالبناء
 أرجح للتناسب كقوله :

على حين عانت المشيب على الصبا - وقلت : ألسا أصح والشيب وازرع
 وهو للنايفة الذياني من قصيدة يعتذر فيها للنعمان و (على) الأولى بمعنى (في)
 والثانية للتمليل (على حين) متملق (بأصل) في البيت قبله . وجملة « عانت
 المشيب » في محل جرّ بإضافة « حين » إليها . روي بخفض حين على الإعراب ،
 ونجى على البناء وهو محل الشاهد . والمعنى : أسبت العبرة وقت معانتي للشيب
 حيث حلّ وارتحل الصبا ، وقلت لنفسي موجهاً : كيف لا أفيتق من غفاتي والشيب
 أكبر زاجر وواعظ ؟ وإن كان فعلاً معرباً أو جملة اسمية فالإعراب أرجح
 عند الكوفيين وواجب عند البصريين قاله ابن هشام في أوضحه .

(٣) قال الرضي : وأما « غير » المضاف إلى ما صدره أن وأن و « مثل »
 للمضاف إلى ما صدره « ما » فيجوز بالاتفاق منهم إعرابها أو بناؤها قال تعالى :
 « إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون » فتتح « مثل » مع كونه صفة لحق أو خيراً -

وزنُ فَعَالٍ^(١) : مبني في الحجاز سواء كان مصدراً معرفة كـفجَار ،
أو علماً مؤنث كحَدَام ، أو صفة لها منادي كـيَافَسَاق .

— بعد خبر لاين . ويجوز أن يكون منصوباً لكونه مصدراً ، بمعنى إنه لحق تحقيقاً
مثل حَتِيبة نَطَقْتُمْ . وقال :

لم يمنع الشرب منها غير أن نطقت حمامة في غصون ذات أوقال
ففتح « غير » مع كونه فاعلاً ، لينع ، ويجوز أن يكون بناؤه لتضمنه معنى (إلا)
والأوقال جمع و قتل ، وهو ثمر الدَّوم . يريد ، لم يمنعها أن تشرب إلا أن
صَوَّتت حمامة فنفرت (أي الوجناء ، وهي النافقة الشديدة) وهذا البيت من
قصيدة لابن الأَسَلْت أبي قيس صيني بن عامر الأوسي . وعلة بنائهما (أي مثل
وغير) مشابهتها لا إذا وإذا وحيث ، لأنها مضافان من حيث المعنى إلى مصدر ما وليتها ،
ولأن فيها الإيهام مثلها . والمبني - وهو ما ، وأن وأن - واقع موقع ما اضيف إليه ،
ولو ثبت ما نقل الكوفيون - من إضافة الظروف إلى ما صدره أن المشددة ، أو المخففة -
لجاز إعرابها وبنائها نحو (مثل وغير) وكذا يجوز اتفاقاً بناء الظروف المتقدمة على
« إذ » في نحو « حينئذ » وإعرابها . قرئ قوله تعالى : « من خزري يومئذ » بفتح
يوم وجره وقوله : مثل وغير مضافين إلى ما أو أن أو أن (أي مثل مع ما ،
وغير مع أن مشددة ومخففة) . انظر الرضي (١٠٠ / ٢) .

(١) ما كان على فَعَالٍ وهو علم على مؤنث مثل حَدَام وسَجَاح - اسم
للـكذابة التي ادعت النبوة - وسَكَاب اسم لفرس للعرب ، فيها ثلاث لقات :
(إحداها) لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقاً ، وعليه البيت الشهير :

إذا قالت حَدَام فصدقوها فان القول ما قالت حَدَام

وحَدَام اسم امرأة الشاعر الجيم بن صعب والد حنيفة وعجل . (والثانية) لبعض
بني تميم ، وهي إعرابه إعراب ما لا ينصرف مطلقاً (والثالثة) لجمهورهم وهي
التفصيل بين أن يكون مخموماً بالراء فيبني على الكسر : أو غير مخموم بها -

اسماء الشرط : مَنْ ومَهْمَنْ^(١) لاُولي العلم ، وما لغيرهم ، وأي عام ، ومتى وأَيَّان للزمان ، ومَتَى للباضي^(٢) ، وإِذَا وإِذَا مَا وإِذَا مَا معها للمستقبل ، وأَيَّن وأَنْسَى وحيثما للمكان . وكيف وكيفها للحال . وزاد الفراء حيث وإِذَا للمكان^(٣) .
فأخلات : مفعول به دائماً للفعل الذي بعده^(٤) إلاَّ كيف وكيفها^(٥) فانهما حالان قبل كل فعل ، غير باب علم فمفعول ثانٍ ، وأما غيرها فمبتدأ او فاعل

— فيمنع الصرف ، ومثال المختوم بها « سَفَّارٍ » اسم ماء ، و« حَضَارٍ » اسم لكوكب و« وَبَارٍ » اسم لقييلة . و« ظَفَّارٍ » اسم لبلدة . وقال الأعمش (ميون بن قيس) :
ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهارُ
وكرَّ دهر على وبار فهلكت جهرة وبارُ
فبنى « وبارٍ » الأول على الكسر ، وأعرب « وبار » الثاني .

(١) قال الزجاج (— ٣١١ هـ) في مركبة من « مه » بمعنى كُفٌّ ، و« ما » الشرطية . ويقوي قول الزجاج حكاية الكوفي عن العرب : « مهمن » بمعنى « مَنْ » في أدوات الشرط كما في قوله :

أماوي مهمن يستمع في صدبقة أقاويل هذا الناس ماوي يندم

الماوية : المرأة ، كأنها منسوبة الى الماء ، وماوية أيضاً : اسم امرأة . اه من الرضي ومعنى البيت ظاهر . (٢) في المعنى : « الثاني من أوجه (متا) أن تختص بالماضي فتقتضي جملتين وجدت ثانيتهما عند وجود أولاهما ، نحو لما جاءني أكرمته ، ويقال فيها حرف وجود لوجود (٢٠٢/١) . (٣) وإجاز الفراء الجزم بها بدون (ما) . (٤) أي إن الظروف الزمانية - متى وأَيَّان ، والمكانية - أَيْن وأَنْسَى وحيثما ، تكون مفعولاً به دائماً للفعل الذي بعدها . وقد تقدم معنا قول المؤلف في بحث المفعول فيه : وحكمه حكم المفعول به ، وفي الكافية وشرحها : « إذ هو هو » . (٥) كيفها : هي اسم مبهم تضمن معنى الشرط ، فتقتضي شرطاً وجواباً مجزومين عند الكوفيين ، سواء ألحقتهما « ما » نحو : « كيفها تكن يكن قربنك » ام لا ، نحو : « كيف تجلس اجلس » .

او مفعول به لما بعده ، إلا (أي) فيتوب عما يضاف اليه (١) . وقد يجرد إذا عن الشرط ، فيضاف الى فعل بعده ، وعامله فعل آخر (٢) ، وقد تكون للمفاجأة ، فهي إذا اسم محل مفعول فيه للجملة التي بعدها ، او مبتدأ بعده فاعله نحو : « كنت اظن أن العقرب اشدُّ لسمة من الزنبور فاذا هو هي » وهو اشهر من « اياها » بالاتفاق من الكسائي وغيره (٣) . وأخطأ من لم يفهم حيث قال : إن الكسائي انكر جواز رفعه (٤) . ومثل « اذا » « اذ » بعد « بينا » و « بينما » وهي غالباً محل ما هو منصوب فيه لما بعده . وتجرد عن المحلية فيكون مفعولاً به او مضافاً اليه (٥) .

(١) فهي عامّة في اهل العلم وغيرهم وهي بحسب ما تضاف اليه ، فتتوب عن المحلّات (اي الظروف) الزمانية والمكانية وتكون « محلاً » وتتوب عن غيرهما فتكون غير ظرف ، فهي في قولك : « أيّهم بقم اقم معه » من باب من ، وفي قولك : « أيّ الدواب تتركب اركب » من باب « ما » .

(٢) نحو : « إذا جاء زيد فأنا اكرمه » فعامل « إذا » جوابها ، اي ما في جوابها من فعل او شبهه ، لأن صدر الكلام جملة اسمية ، و « اذا » وما أضيف اليه في رتبة التأخير كما في : « يوم تسافر أنا اسافر » ولم تعتبر فاء الربط مانعة من عمل ما بعدها فيما قبلها لأن تقدم الاسم لغرض - وهو تضمنه معنى الشرط الذي له الصدر - جوّز ذلك ا هـ (انظر الصبان على الاشموني ج ٣ / ٥٢) .

(٣) تكلمنا على هذه الجملة في باب (المكينات) فارجع اليه إن شئت .

(٤) قال الكسائي : العرب ترفع ذلك كله وتنصبه (الانصاف - ٤١٢)

من مناظرة الكسائي لسبويه في هذه المسألة وغيرها .

(٥) في المفتي مانصه : (والرابع) أن تكون للمفاجأة ، نص على ذلك سبويه

وهي الواقعة بمد بينا أو بينما كقوله :

استقدر الله خيراً وارضين به فيبنا العسر إذ دارت مياسير .

— وهل هي ظرف مكان أو زمان أو حرف بمعنى المفاجأة ، أو حرف توكيد زائد ؟ (أقوال) وعلى القول بالظرفية ، فقال ابن جني : عاملها الفعل الذي بعدها لأنها غير مضافة إليه ، وعامل بيننا وبيننا محذوف يفسره الفعل المذكور وقال الشلوبين « إذ » مضافة إلى الجملة ، فلا يعمل فيها الفعل ، ولا في « بيننا وبيننا » لأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف ولا فيما قبله ، وإنما عاملها محذوف يدل عليه الكلام و « إذ » بدل منها .

وبيت الشاهد هو من أبيات لبعض بني عذرة ، وبعده :

وبينا المرء في الأحياء مقتبط إذ صار في الرمس تعفوه الأعرار
و « تعفوه » تصيره عافياً فانياً ، و « الأعرار » : ريح معلوم اهـ (من المعنى وشرحه للأثير ٧١/١) .

هذا وإني أخص من « انصاف الأنباري » ما لم يتعرض « الموفي » لذكره مما يتعلق بفعل الشرط وجوابه ، وأدعُ التفصيل والتعليل ، والترجيح بالدليل بين المذهبين الكوفي والبصري له ولشرح الرضي لتراجع فيها ، وإنما اقتصر على ما ذكرت تماماً للبحث :

١ — ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، لأن جواب الشرط مجاور لفعل الشرط ، لازم له ، لا يكاد ينفك عنه ، ولما كان منه بهذه المنزلة من الجوار حمل عليه في الجزم فكان مجزوماً على الجوار ، والحمل على الجوار كثير قال زهير :

لعب الرياح بها وغيرها بتعدي سوافي المور والقطر
تخفض القطر على الجوار ، وإن كان ينبغي أن يكون مرفوعاً لأنه معطوف
« على سوافي » ولا يكون معطوفاً على « المور » وهو القبار ، لأنه ليس للقطر
سواف كلور حتى يحمله عليه : (يسمى ما تسمىه الريح من القبار سوافي)
واختلف البصريون : فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيها أداة الشرط . —

أسماء الاستقبال : « مَنْ » لأولي العلم أيضاً ، وما لغيرهم . فات دخلها الجار فمحروران^(١) ، وإلا فمفعول به إن كان بعده ما ينصبه ، وإلا فمبتدأ ،

٢ - ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد « إن » الشرطية نحو قولك : « إن زيد أتاني آتته » فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل ، والتقدير فيه : إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر .

٣ - ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع في جواب الشرط فإنه لا يجوز فيه الجزم ووجب الرفع نحو : « إن أتاني زيدٌ يكرمك » واختلفوا في تقديم المنصوب في جواب الشرط نحو « إن أتاني زيداً أكرم » فأباه أبو زكرياء ، يحيى بن زياد الفراء ، واجازه أبو الحسن علي بن حمزة الكسائي . ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون إلى أن تقديم المرفوع والمنصوب في جواب الشرط كله جائز .

٤ - ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز تقديم المفعول بالجزء على حرف الشرط نحو : « زيداً إن تضرب أضرب » واختلفوا في جواز نصبه بالشرط فأجازه الكسائي ولم يجزه الفراء . وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن ينصب بالشرط ولا بالجزء .

٥ - ذهب الكوفيون إلى أن « ان » الشرطية تقع بمعنى « إذ » وذهب البصريون إلى أنها لا تقع بمعنى « إذ » واحتج الكوفيون بأنها قد جاءت كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب وأوردوا الشواهد عليها ، وأجاب البصريون عنها ، وهذه المسائل الخمس التي أوردناها مبسوطاً في كتاب (الإنصاف) (٣٥٣-٣٧٠) .

(١) في المعنى : ويجب حذف ألف « ما » الاستفهامية إذا جُرت وإبقاء الفتحة دليلاً عليها نحو : فيم والإم وعلام ومم وقال :

وأبي عام يعرب بحسب ما أضيف إليه . ومثي وأيان للزمان ، وأين للمكان ، إن كان بعدها ما ينصبها فمفعول فيه ، وإلا فبتبدأ ذو الفاعل ، وكيف وكما وأنسى للحال ، أحوال قبل كل فعل ، سوى باب علم فمفعول ثانٍ ، واسم للاستفهام عن العدد يعرب كأعرابه .

الأفعال : يمثل المتعدي مطلقاً ، واللازم في غير المفعول به . ويعرب المضارع مجرداً عن نون جمع المؤنث ونوني التوكيد . وإعرابه رفع ونصب وسكون . فالفرد سوى المخاطبة بالضممة والفتحة والسكون . وكذلك جمع المتكلم إلا المعتل اللام ، فيحذف آخره جزماً ، ويقدر الفتحة والضممة في المعتل بالأنف ، والضممة في المعتل بغيره . والباقي بالنون رفعاً ، وحذفها نهيها فتحاً وسكوناً^(١) . فيرفع مجرداً عن الناصب والجازم ، ورافعه التجرد عند الفراء

— وتلك ولاية السوء قد طال مكثهم فحتام حتام العناء المطول ؟
وهو للكيمت (— ١٢٦ هـ) من قصيدة طويلة من السبع الهاشميات ، ومن أبياتها بأولها :

ألا هل عم في رأيه منأمل وهل مدير بعد الإصاءة مقبل ؟
وعطلت الأحكام حتى كأنها على ملة غير التي نتنحل
كلام النبيين الهداة كلامنا وأفعال أهل الجاهلية تفعل

وقد تقدم بيان هذه الأسماء وإعرابها في بحث (أسماء الشرط) الذي سبق هذا ، وبعضها في غيره مما تقدم ، وتدع الأكثر قصداً للاختصار الموعود به .
(١) أي المضارع المتصل به الضمير البارز المرفوع ، وهو الألف والواو والياء يرتفع بالنون وينصب ويحزم بحذفها ، وإنما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله . اعني الواو والياء والألف . لأن الضمير المرفوع المتصل كالجزم ، وسقوط النون في الجزء ظاهر لكونه علامة الرفع ، وكذا في النصب ، —

ومن تبعه . نفس المضارعة عند ثعلب . حرف المضارعة عند الكسائي^(١) .

نواصب الفعل المضارع : وينصب « بأن » المصدرية^(٢) . و « ان »
لنفي المستقبل ، ولا تفيد التأييد ، ولا التوكيد^(٣) . و « كي » للسببية^(٤) .
ولا يدخل إلا على المضارع . ونحو : « كيمه » أصله : كي تفعل ماذا^(٥) ؟
ويتقدم معمول معموها عليه ، نحو : النحو جئت كي اتعلم ، ولا يبطل عمله بالفصل
عن فعله خلافا للكسائي^(٦) . و « اذن » ينصب مستقبلاً ، وهي مصدر ،

— لأن علامة الرفع لا تكون في حال النصب إلا أن الرفع في الواحد زال
مع الناصب وجاء الفتح في موضعه ، وفي الأمثلة الخمسة زال الرفع لا إلى بدل « الرضي » .
(١) في الأشموني : الرفع له التجرد كما ذهب إليه جذاق الكوفيين منهم الفراء ،
لا وقوعه موقع الاسم كما قال البصريون ، ولا نفس المضارعة كما قال ثعلب ،
ولا حروف المضارعة كما نسب للكسائي ، واختار المصنف (أي ابن مالك)
الأول (أي التجرد) (ج ٣ : ٢) وقال ابن هشام في أوضحه : رافع المضارع
تجرده من الناصب والجازم وفاقاً للفراء ، لا حلوله محل الاسم خلافاً للبصريين
لانتقاضه بنحو : هلا تفعل ؟ (أي لأن الاسم لا يحل بعد أداة التخصيص) (٢/٢٨١) .
(٢) وهي التي تلزم الفعلية وتؤولها بالمصدر ، وتنصب المضارع وتخلصه للمستقبل
نحو : « يريد الله أن يخفف عنكم » وتؤولها : يريد الله التخفيف عنكم .
(٣) في الأوضح : ولا تقتضي تأييد النفي ولا تأكيده خلافاً للزمخشري .
(٤) أي سببية ما قبلها فيما بعدها . (٥) مذهب سيويوه وجمهور البصريين
أن « كي » تكون حرف جر ومصدرية ، وذهب الكوفيون إلى أنها ناصبة للفعل
دائماً وتؤولوا « كيمه » على تقدير : كي تفعل ماذا ؟ (الأشموني) .
— (٦) نحو جئت كي فيك أرغب ، والكسائي يبيزه بالرفع لا بالنصب .

ولم يفصل عنها مموها إلا بالقسم^(١) ، فلا يعمل إذا فصل بمعمول الفعل عند الفراء خلافاً للشيخ وهشام ، واختار الأول النصب ، والثاني الرفع^(٢) .
واختلف في اسميته وحرفيته^(٣) .

وتعمل « أن » مقدرّة نحو : « ونهنت نفسي بعد ما كدت أفعله »^(٤) .

(١) شرط النصب « باذن » ثلاثة (الأول) أن يكون الفعل مستقبلاً ، فيجب الرفع في « اذن تصدق » جواباً لمن قال : « أنا أحبك » . (الثاني) أن تكون مصدرّة فان تأخرت نحو « اكرمك » اذن « أهملت » وكذا إن وقعت جواباً لقسم كقوله :

عجبت لتركي خطة الرشد بعد ما بدا لي من عبد العزيز قبولها

لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وأمكنتي منها اذن لا أقبلها

والشاهد في قوله : لا أقبلها حيث رفعه لعدم تصدر « اذن » لكونها جواب

قسم سابق عليها في قوله : حلفت برب الراقصات الى « مني » .

والشعر هو لكثير عزة (- ١٠٥ هـ) ، من قصيدة يتمدح بها عبد العزيز

ابن مروان (٨٦ هـ) ، والد الإمام العادل عمر (١٠١ هـ) وكان والياً على مصر .

(الثالث) أن لا يفصل بينها وبين الفعل بغير القسم فيجب الرفع في نحو : اذن

هم يقومون بالواجب . (٢) أجاز الكسائي وهشام الفصل بمعمول الفعل ،

فلو قدم معمول الفعل على « اذن » نحو : « زبداً اذن اكرم » فذهب الفراء

الى أنه يبطل عملها ، وأجاز الكسائي الرفع والنصب ، والاختيار حينئذ عند

الكسائي النصب ، وعند هشام الرفع . (٣) في الأشموني : الصحيح الذي

عليه الجمهور أن « اذن » حرف ، وذهب بعض الكوفيين الى أنها اسم .

(٤) احتج الكوفيون لنصب « أن » محذوفة من غير بدل ، بقراءة عبد الله

ابن مسعود : « واذا أخذنا ميثاق بني اسرائيل : لا تعبدوا إلا الله » فنصب -

وينصب بحتي^(١) ، ولام كي^(٢) ، ولام الجحود^(٣) ، وفاء السبية ، وواو الجمع ،

— (لا تعبدوا) بأن مقدره ، لأن التقدير فيه : « أن لا تعبدوا إلا الله »
وقال عامر الطائي أو امرؤ القيس (كما في اللسان) :

فلم أر مثلها خُباسةً واجدٍ ونهنت نفسي بعدما كدت أفعلته

فنصب (أفعلته) لأن التقدير فيه (أن افعله) فدل على أنها تعمل مع الحذف .
والخُباسة : الفنسية أو الظُّلامة ، وقد همَّ بها ، ثم صرف نفسه عنها ، وكأنه
عنى : الظلم بتذكيره الضمير في (أفعلته) .

(١) أي من غير تقدير « أن » نحو قولك : أطع الله حتى يدخلك الجنة ،
واذكر الله حتى تطلع الشمس ، أي كي يدخلك الجنة ، وإلى أن تطلع الشمس ،
فقامت « حتى » مقام « كي » في الأولى و « أن » في « الثانية » وكلاهما ناصب ،
فكذا ما قام مقامها . (٢) نحو : « جئتك لتعلمني » ويقال فيها ما قيل في
« حتى » من أنها قامت مقام « كي » فنصب مثلها . (٣) نحو : « وما كان
الله ليُمذِّبهم وأنت فيهم » وفي الانصاف : « ويجوز إظهار « أن » بعدها للتوكيد ،
نحو : ما كان زيد لأن يدخل دارك ، ويجوز تقديم مفعول الفعل المنصوب بلام
الجحد عليها نحو : ما كان زيد دارك ليُدخل ، وذهب البصريين إلى أن الناصب
للفعل « أن » مقدره بعدها ، ولا يجوز إظهارها ، ولا يجوز تقديم مفعول الفعل
المنصوب بلام الجحد عليها .

ودليل الكوفيين على جواز تقديم المنصوب على الفعل المنصوب بلام الجحد قول الشاعر :

لقد عدلتني أم عمرو ولم أكن مقاتلها ما كنت حياً لأسمها

أراد : ولم أكن لأسمع مقاتلها ، وقدم منصوب « لأسمع » عليه . وفيه لام
الجحود ، فدل على جوازه : وفيه أيضاً دليل على صحة ما ذهبنا إليه من أن
لام الجحود هي العاملة بنفسها من غير تقدير « أن » إذ لو كانت « أن » هي
مقدرة لكانت مع الفعل بمنزلة المصدر ، وما كان في صلة المصدر لا يتقدم عليه
(٣٤٢/٢) ثم ذكر احتجاج البصريين على أن الناصب « أن » المقدره بعد اللام .

وتم^(١) ، إذا كنَّ بعد أمرٍ ، أو نهي ، أو تمنٍّ ، أو ترجٍّ ، أو استفهامٍ ،
 أو عرضٍ ، أو دعاءٍ بلفظ الخبرية ، وبأو ، بمعنى إلى . وعاطف للفعل على الاسم ،
 ويبيوز ذكر « أن » بعده ، وبعد حتى ، ولام الجحود للتقوية .
 قال الفراء : إن الفعل بعد الفاء ، والواو ، وأو ، منصوب على الخلاف^(٢) .
 وقال ثعلب : إنَّ اللامان تنصبان لتيامهما مقام « أن »^(٣) .

(١) ألحق الكوفيون « ثم » بالفاء والواو فأجازوا النصب بعدها ، واستدلوا
 بقراءة الحسن « ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله ورسوله ، ثم يدركه الموت » .
 (٢) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع الواقع بعد الفاء ، في جواب
 السة الأشياء ، - التي هي الأمر والنهي والنفي والاستفهام والتثني والعرض -
 ينتصب بالخلاف . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب باضمار « أن » . وذهب
 أبو عمر الجرمي إلى أنه ينتصب بالفاء نفسها ، لأنها خرجت على باب العطف
 (أي خرجت عن بابها وهو العطف) ، وإليه ذهب بعض الكوفيين . ثم قال
 في الانصاف - مقررًا حجة النصب على الخلاف - : ألا ترى أنك إذا قلت « إيتنا
 فنكرمك » لم يكن الجواب امراً ، فإذا قلت : « لا تنقطع عنا فنجفوك »
 لم يكن الجواب نهياً ، وإذا قلت : « ما تأتينا فتحدثنا » لم يكن الجواب نفيًا ،
 وإذا قلت : « أين بينك فأزورك » لم يكن الجواب استفهامًا (إلى أن قال)
 فلما لم يكن الجواب شيئًا من هذه الأشياء كان مخالفًا لما قبله ، وإذا كان مخالفًا
 لما قبله وجب أن يكون منصوبًا على الخلاف على ما بيننا . (٣٢٦/٢) .
 (٣) أي لام كي ولام الجحود تنصبان وقول « الموفي » وقال ثعلب إن اللامان
 تنصبان : هذا القول لغة أخرى في المثني ، - وهي لزوم الألف رفعًا ، ونصبًا
 وجراً ، وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرى ، قال الشاعر :
 فأطرق إطراق الشجاع ولورأى مساعنا لناباه الشجاع لصمًا
 (والشجاع) : الحية العظيمة و (المساع) : المدخل والمنفذ « لصمًا » -
 م (٧)

مبحث الجوازم : وقد ينصب بـ «لم» (١) ويجزم بـ «ولما» (٢) ، ولام الامر (٣) ، ويعمل محذوفاً نحو : اضرب ، فهو مجزوم بلام مقدرة (٤) ، ولا النهي (٥) ، وأدوات الشرط غير إمّا (٦) ولما (٧) اتفاقاً . و «لو» وفيه خلاف لابن الشجري

— ونيب والبيت للمتلمس (٥٠ ق ٥٠) — واسمه جرير بن عبد العزى — والشاهد في قوله : «لناباه» حيث جاء المثني في حاة الجر بالألف . قال الأزهري (٣٣٠ —) هكذا اشده الفراء (لناباه) على اللغة القديمة لبعض العرب اه وجعل منه «إن» هذان لساحران» انظر شروح الألفية في بحث المثني .

(١) حكاه اللحياني عن بعض العرب ، وقال في المغني كقراءة بعضهم : «لم نشرح ، وقوله — اي الحارث بن المنذر الجرمي (— ٥٢٢٥) :

في أي يومي من الموت أفر أبووم لم يتدّر أم يوم قدّر؟

(٢) نحو : «لم يلد ولم يولد» «ولما يدخل الإيمان في قلوبكم» ويشتركان في الحرفية ، والاختصاص بالمضارع ، والنفي والجزم ، وقلب معنى الفعل للمضي ، وتنفرد «لم» بمصاحبة الشرط نحو «وإن لم تفعل فما بلغت رسالته» ويجوز انقطاع نفي منفيها ومن ثم جاز لم يكن ثم كان ، وامتنع في «لما» . وتنفرد «لما» بجواز حذف مجزومها . كقاربت المدينة و «لما» أي : ولما ادخلها .

(٣) نحو «لينفق ذو سعة من سعته» . (٤) خلافاً للبصريين القائلين بينائه على السكون ، وقد تقدم مثله . (٥) المطلوب بها الترك وهي تجزم ، بخلاف «لا» في النفي ، وقد سمع عن العرب الجزم بلاء النفي ايضاً إذا صلح قبلها «كي» نحو جئت لا يكن له علي حجة ولا يكون . ولا منع أن يجعل «لا» في مثله للنهي . (٦) قال في المغني : واجاز الكوفيون كون «إمّا» هذه هي «إن» الشرطية و «ما» الزائدة (٥٤/١) .

(٧) نحو : «لما جاءني اكرمه» ويقال فيها : حرف وجود لوجود ، وقد تقدمت في بحث «اسماء الشرط» .

من البصريين في تجويز الجزم بها شاذاً في الضرورة^(١) . وأما « كيف » و « كيفما »
 فيزمان جوازاً ، ومثلها إذا . وجوز الفراء الجزم بإذ وحيث بلا « ما » وبلحق
 كلاً من أدوات الشرط^(٢) . ويجزم الجزاء جوازاً^(٣) نحو : إن تضرب
 أضرب زبدآ . وقد يحذف فعل الجزاء فلا يجب أن (يكون) فعل
 الشرط مانياً ، أو مضارعاً بلم^(٤) . ويجزم الجواب بعد الأمر والنهي
 والتثني والترجي والعرض كجزم الجزاء بشرط أن تسلط « إن » الشرطية على
 مضمون الأمر والنهي قبل أداة التثني خلافاً للشيخ ، فلا يجوز : لا تدن

(١) في المعنى (المسئلة الثالثة) لغلبة دخول « لو » على الماضي لم تجزم ،
 ولو أريد بها معنى « إن » الشرطية : وزعم بعضهم أن الجزم بها مطرد على لغة .
 وأجازه جماعة في الشعر منهم ابن الشجري (٥٤٣ هـ) :

لو يثأ طار به ذو ميعة لاحق الآطال نهد ذو خصل

طار به أي بالفارس المذكور في البيت قبله ، والميعة (بالنسخ) النشاط ،
 وادل جري الفرس وماع الفرس يبيع : جرى ، واللاحق الضامر ، والآطال
 مفردا إطل (بسكون الطاء) وكسرهما مع كسر الهمز فيهما وهي الخاصرة)
 فاستعمل الشاعر الجمع فيما فوق الواحد ، والنهد : الجسيم . والحصل (بضم الخاء
 وفتح الصاد) جمع خصلة - وهي القطعة من الشعر . (٢) تقدم البحث في
 هذه الأدوات وعملها في « أسماء الشرط » قبل صفحاته ، فلا نعيده . (٣) الذي
 في الأشموني مانسه : وقيل بالجوار (بالراء لا بالزاي) ويمكن الجمع بين الجوار
 والجواز . (٤) في الأشموني : كل موضع استغني فيه عن جواب الشرط ،
 لا يكون فعل الشرط فيه إلا ماضي اللنظ أو مضارعاً مجزوماً بـ « لم » نحو : « ولئن
 سألتهم من خلقهم ليقولن الله » ونحو : « لئن لم تنته لأرجنك » وقوله :

لئن تك قد ضاقت عليكم بيوتكم ليعلم ربي أن بيتي واسع

فضرورة ، وأجاز ذلك الكوفيون إلا الفراء . ١٠ هـ باختصار (٦٨/٢) .

من الأسد يا كلك خلافاً له^(١)، وقد عزی قوله الى جميع الكوفيين^(٢) .
ويجوز جزم خبر الموصول بفعل او محل ، و « كل » المضاف الى نكرة موصوفة
بها ، نحو الذي يأتيني أحسن اليه^(٣) .

والأصل في الجزاء التقديم على الشرط . وقد يجزم بر « لن »^(٤) .
وإذا فصل الجزاء عن الشرط بالرفوع فالرفع نحو :

يا أفرع بن حابس يا أفرع إنك إن يصرع اخوك تُصرع^(٥)
(يتبع)
محرر بهجة البيطار

(١) قال ابن مالك في ذلك :

وشرط جزم بعد نهي أن تضع « إن » قبل « لا » دون تخالف بقع
اي لا يجوز الجزم عند سقوط الفاء بعد النهي ، إلا بشرط ان يصح المعنى
بتقدير دخول « إن » الشرطية على « لا » فتقول : « لا تدن من الأسد تسلم »
يجزم « تسلم » إذ يصح « إن لا تدن من الأسد تسلم » ولا يجوز الجزم في قولك :
« لا تدن من الأسد يا كلك » إذ لا يصح « إن لا تدن من الأسد يا كلك »
واجاز الكسائي ذلك ، بناء على أنه لا يشترط عنده دخول « إن » على « لا »
فجزمه على معنى « إن تدن من الأسد يا كلك » . راجع شرحي ابن عقيل والأشموني .

(٢) في شرح الكافية : لم يخالف في الشرط المذكور غير الكسائي ،
وقال المرادي وقد نسب ذلك إلى الكوفيين . (٣) ونحو : كل تلميذ يجتهد
اكرمه ، فالجزم هنا أشبه اسم الشرط في عمومته ، واستقبال الفعل ، وكونه سبباً
لما بعده . (٤) ذكر الخيازي أن ذلك لغة لبعض العرب يجزمون بالنواصب
وينصبون بالجوازم (راجع شواهد المفتي للسيوطي ص ٢٣٣) . (٥) التقدير فيه :
إنك تصرع إن يصرع اخوك ، ولولا أنه في تقدير التقديم وإلا (كذا) لما جاز
ان يكون مرفوعاً ، ولوجب ان يكون مجزوماً (الانصاف ٣٦٤) وقال الرضي :
واما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط إذا تقدمه المرفوع لأن الجزم
عندهم بالجوار ، وقد زال الجوار بفصل المرفوع (٢ / ٢٣٨) .